عقب قرار أمريكي بخفض أسعار الفائدة

البنوك المركزية بالسعودية والإمارات والبحرين تخفض أسعار الفائدة

أعلنت البنوك المركزية في كل من السعودية والإمارات والبحرين خفضا فوريا في أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة، في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» خفض سعر الفائدة الأساسي بنفس النسبة.

كان الفيدرالي الأمريكي قد أعلن عن خفض أسعار الفائدة، عشية الثلاثاء، على الأموال الاتحادية 50 نقطة إلى نطاق 1 – 1.25 بالمئة، لمواجهة التبعات الاقتصادية لفيروس «كورونا»، دون الانتظار لاجتماعه الدوري في 18 مارس الجاري.

وأصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي «البنك المركزي»، قرارا بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 2.25 بالمئة إلى 1.75 بالمئة.

وذكر المركزي السعودي أنه تم خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.75 بالمئة إلى 1.25 بالمئة.

وفي خطوة مماثلة، قرر مصرف الإمارات المركزي خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، على كل عملياته الأساسية سواء سعر إعادة الشراء لاقتراض السيولة قصيرة الأجل، أو سعر الفائدة على شهادات الإيداع.

وتمثل شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي للبنوك العاملة في الإمارات، أداة السياسة النقدية التي يتم من خلالها نقل آثار تغيير أسعار الفائدة إلى النظام المصرفي.

كما قام مصرف البحرين المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد بواقع 50 نقطة أساس، من 2.25 بالمئة إلى 1.75 بالمئة. وذكر المركزي البحريني في بيان، أنه تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2 بالمئة إلى 1.5 بالمئة، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد إلى 2.20 بالمئة من 2.45 بالمئة.

وخلال العام الماضي، خفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة 3 مرات بدأت في نهاية يوليو وكانت أول مرة منذ 11 عام، والثانية في 18 سبتمبر ، والثالثة نهاية أكتوبر.

ووفق تتبع لمسار أسعار الفائدة، نفذ الفيدرالي الأمريكي 9 زيادات عليها منذ ديسمبر 2015، صعودا من نطاق 0 – 0.25 بالمئة.

كأفضل نموذج مع المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تركيا تقود المنطقة في مجال الطاقة المتجددة

تحولت السوق التركية إلى نموذج عالمي متقدم في التحول نحو الطاقة المتجددة وخفض الاعتماد تدريجيا على مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي والفحم).

تقول منار المنيف، وهي رئيسة شركة "GE" للطاقة المتجددة وطاقة الرياح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، إن استخدام الطاقة النظيفة بدأ ينتشر أكثر بالتدريج في كل العالم.

وقالت المنيف، التي شاركت خلال وقت سابق من الشهر الماضي في فعالية بتركيا حول الطاقة التقليدية والمتجددة، إن تركيا والمغرب، هما أفضل نموذجين لتطور الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأضافت أنهما في موقع الريادة بقطاع الطاقة المتجددة في مناطقهما.

تشير بيانات وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، صدرت في نوفمبر الماضي، إلى أن حصة توليد الكهرباء من موارد الطاقة المتجددة، بلغت 46 بالمئة من إجمالي الإنتاج.

بحسب وزارة الطاقة، فإن مجموع موارد الطاقة المحلية والمتجددة بلغ 64 بالمئة من إنتاج الكهرباء، في الفترة بين يناير وأكتوبر أول من 2019.

وتنظر المنيف إلى أن تطور التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة، دفع بالدول المنتجة للبترول والغاز الطبيعي، الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وليس فقط الدول المعتمدة على الخارج لتوفير احتياجاتها من الطاقة.

وأضافت المنيف أن تركيا والمغرب هما أكثر الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت تطوراً في مجال الطاقة المتجددة.

ففي تركيا، بلغ إجمالي القدرة العاملة لمزارع الرياح التركية البالغ عددها 262 مزرعة، 7 آلاف و500 ميغاواط، وتمثل 8 بالمئة من إجمالي القدرة المركبة.

وأبدت المسؤولة الدولية إعجابها بالنموذج التركي قائلة: «ليس فقط لأنها أصبحت واحدة من أكبر الأسواق في المنطقة، بل أيضاً بسبب جهودها التي تبذلها في شتى المحافل من أجل الترويج لاستخدام الطاقة المتجددة».

وأوضحت أن المغرب ينتج 97 بالمئة من إنتاج الكهرباء عبر استخدام مصادر الطاقة الأحفورية. وأضافت أن المغرب وصل اليوم إلى هدفه لعام 2020 بخصوص الطاقة المتجددة، وهو 2 غيغاوات، وأن تركيا أيضاً أضافت لشبكة الكهرباء لديها أكثر من الرقم الذي كانت تستهدفه وهو 7 غيغاوات.

لم يعد في المنطقة دولة لم تضع لنفسها أهدافاً بخصوص الطاقة المتجددة، كل الدول في المنطقة بما فيها المنتجة والمصدرة للبترول لم تعد تتساءل حول جدوى نشر استخدام الطاقة المتجددة، بل أصبحت تتساءل حول السرعة التي سينتشر بها استخدام الطاقة المتجددة. وبحلول عام 2027، تستهدف تركيا إنتاج نحو 10 غيغاواط من الطاقة المتجددة، مقارنة مع 19 ميغاواط في 2002، ثم 364 ميغاواط في 2008. أشارت المنيف إلى استمرار الجهود في تركيا من أجل تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وخفض أسعارها؛ وعبرت عن ثقتها في أن ازدياد سرعة تطور الطاقة المتجددة في تركيا.

وأوضحت أنهم بدأوا العمل في قطاع طاقة الرياح عام 2017 في إزمير، من خلال شركة LM Wind Power مشيرة إلى أن المصنع يضم 560 عاملاً، 24 بالمئة منهم من النساء. وأضافت أن أجنحة طواحين الهواء المنتجة في المصنع يتم تصديرها إلى أوروبا وأستراليا. واستطردت: «نواصل جهودنا حالياً من أجل توسعة المصنع، أنتجنا طواحين Cypress بقدرة 5.3 ميغاوات التي تعد أكبر أنواع طواحين الهواء، وهذا مؤشر واضح يظهر لأي مدى كانت شركة GE محقة في قرارها بالاستثمار في تركيا.

كما أوضحت أن تركيا تمتلك مناخاً تنافسياً من ناحية الأسعار، علاوة على ملكيتها إلى قوة عاملة جيدة من أجل

دعوة الشركات الأميركية لاستكشاف فرص الاستثمار في السعودية

وزير التجارة السعودي الدكتور ماجد القصبي

أكد وزير التجارة السعودي الدكتور ماجد القصبي أن المملكة العربية السعودية تفتح ذراعيها للمستثمرين الزائرين لاكتشاف الفرص التي تزخر بها سياحياً واقتصادياً وإنسانياً.

وقال خلال كلمة في افتتاح أعمال «منتدى قادة الأعمال الأميركيين والسعوديين»، الذي استضافته واشنطن مؤخراً، بحضور 110 من كبار المستثمرين الأميركيين، إن اقتصاد المملكة يشهد منذ انطلاق رؤية 2030 عام 2016، تحولات جذرية أدت إلى فتح كثير من القطاعات الجديدة أمام المستثمرين الأجانب، ودفعت اقتصاد المملكة إلى المرتبة الـ18 عالميا بين أكبر 20 اقتصاد عالمي.

ولفت وزير التجارة خلال المنتدى الذي يشارك فيه نخبة من كبريات الشخصيات على رأسها وزير التجارة الأميركي ويلبر روس، وسفير الولايات المتحدة في الرياض جون أبي زيد، والأميرة ريما بنت بندر بن سلطان سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأميركية، الانتباه إلى التغييرات التي تشهدها المملكة اليوم بفضل رؤية 2030 التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وفتح باب الفرص الاقتصادية في العديد من القطاعات في المملكة وتطوير التجارة والاستثمار.

وأشار الوزير القصبي، إلى عدد من الفرص التي تزخر بها المملكة، خاصة وجود الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي الذي يتوسط ثلاث قارات، ما يشكل عقدة مواصلات رئيسية للبشر والبضائع، إلى جانب رمزية المملكة دينياً وإنسانياً، والثروة البشرية التي تمتلكها.

وقال: «نحن في وسط منطقة حيوية سريعة النمو تضم أكثر من 424 مليون مستهلك، وهناك أكثر من مليارَي مستهلك لا نحتاج لأكثر من 3 ساعات من السفر الجوي للوصول إليهم، إلى جانب أننا نقوم بدور قيادي عالمي على صعيد الطاقة منذ سنوات».

وذكر الوزير عددًا من الإنجازات المسجلة منذ انطلاق رؤية 2030، وبينها الانطلاقة الكبيرة التي شهدها القطاع السياحي، واختيار المملكة لتكون أول دولة عربية تُنظّم قمة مجموعة العشرين، إلى جانب فتح باب التملك الكامل للمستثمرين الأجانب، والإصلاحات المطبقة على صعيد تمكين المرأة مهنيا واجتماعيا.

واستعرض القصبي الأرقام والمؤشرات الدولية الخاصة بالاقتصاد السعودي، وبينها ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بواقع 9%، مُعلناً بدء التحضير لعقد قمة دولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال شهر أكتوبر المقبل.

الإمارات تفتح 120 نشاطاً اقتصادياً تتيح تملك الأجانب لـ100 % من المشروعات

اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي، القائمة الإيجابية للقطاعات الاقتصادية المتاحة للتملك للاستثمارات الأجنبية بنسبة 100%، والتي تضم 120 نشاطاً اقتصاديا في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

وقال نائب رئيس الإمارات رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بتغريدة على تويتر عقب ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء إن دولة الامارات تستحوذ على 40% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المنطقة، وسنرفع هذه النسبة.

ويهدف القرار لدعم البيئة الاستثمارية في الإمارات، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث حدد القرار قائمة بالمجالات والأنشطة المتميزة للاستثمار والاستثناءات منها.

ويرفع القرار الجديد، نسبة تملك المستثمرين الأجانب في الشركات التجارية لغاية 100% في 120 نشاطاً اقتصادياً، لدعم البيئة التنافسية للدولة وتوفير فرص استثمارية، ما يعزز من صورة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي.

رفع الحد الأدنى للأجور إلى 150 دولاراً

السودان يبحث عن خارطة طريق لمواجهة «الانهيار الاقتصادي»

ينعقد في الخرطوم خلال الفترة من 23 حتى 25 مارس الجاري المؤتمر الاقتصادي القومي، الذي يسعى للخروج بخارطة طريق لإنقاذ الاقتصاد السوداني بعد الدمار الذي تعرض له خلال فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير، التي بدأت عام 1989 وانتهت في أبريل 2019، عندما أطاحت بنظامه ثورة شعبية، ورثت وضعا اقتصاديا معقدا.

وأكد عضو اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر، عادل عبدالعزيز، أن المؤتمر يهدف للخروج بتوصيات ومقررات ملزمة بشأن قضايا الدعم السلعي والسياسات المالية وأسعار الصرف وأوضاع القطاع المصرفي، والجوانب المتعلقة بمعاش الناس وسياسات الاقتصاد الكلي، إضافة إلى سبل استرداد الأموال المنهوبة من قبل بعض عناصر النظام السابق.

كما يناقش المؤتمر أيضا آفاق الإنتاج والتصدير، وتوسيع فرص العمل. وأشار عبدالعزيز إلى أن 12 ورشة عمل سيتم عقدها على مستوى الخبراء خلال الأسبوعين المقبلين، تتمحور حول الأجندة التي ستتم مناقشتها.

وتعقد خلال المؤتمر 7 جلسات، بمشاركة خبراء في مختلف المجالات، إضافة إلى وزراء القطاع الاقتصادي في الحكومة الانتقالية السودانية، وممثلين لقوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة.

الدعم السلعي

ويعتبر الدعم السلعي من أبرز القضايا المثيرة للجدل التي يناقشها المؤتمر، وكان وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني إبراهيم البدوي، قد أشار في تصريحات سابقة إلى أن نظام الدعم الحالي غير عادل، وغير فعال، ويتسبب في مشكلات مثل تسرب السلع والتهريب والندرة، وله تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي وعلى القطاع الخاص. ويستهلك السودان نحو مليوني طن من الدقيق سنويا.

وعلى الرغم من أن دعم السلع الأساسية يقدر بأكثر من ثلاث مليارات دولار سنويا، منها 600 مليون دولار لرغيف الخبز وحده، إلا أن الكثير من الخبراء يرون ضرورة القيام بإجراءات محددة ليصبح رفع الدعم مجديا من الناحية الاقتصادية، من تلك الإجراءات استخدام نظام تحويل العبء الضريبي من محدودي الدخل والفقراء، إلى الأغنياء.

كما يطالب الخبراء بأن تتبع الدولة سياسات اجتماعية فاعلة تشمل المدفوعات التحويلية، بتوفير شبكة فعالة للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وإصلاح هيكل الأجور، ومعاشات التقاعد لتعويض فشل السوق، وأن يكون للقطاع الخاص قدره تنافسية وكفاءة إنتاجية أعلى مما هي عليه حاليا.

ويتبنى عدد من الخبراء مقترحا يقضي بتقديم دعم لمنتجات الوقود لمستوي استهلاك محدد لكل مستهلك لكل شهر، ورفع الدعم عن أي استهلاك يتجاوز المستوي المحدد في الشهر المعني، مع إبقاء دعم دقيق القمح وفرض ضريبة لكل السلع الكمالية وذلك لتضييق فجوة العجز الناتج عن الدعم.

السياسات المالية

ومن المتوقع أن تأخذ السياسات النقدية والمالية حيزا كبيرا من مناقشات المؤتمر، خصوصا في ظل الانهيار المتواصل للجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته بنحو 30 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، حيث جري تداول الدولار الواحد بنحو 110 جنيهات في السوق الموازي بنهاية تعاملات، الاثنين، مقارنة بـ85 جنيها بنهاية 2019، الأمر الذي أدى إلى فوضى عارمة في الأسواق، وارتفاع متواصل في أسعار السلع الأساسية، وآثار مخاوف كبيرة في أوساط التجار والمستوردين.

خلل هيكلي

ويعاني السودان من خلل هيكلي في معظم القطاعات الاقتصادية بسبب فساد عناصر النظام السابق والتداعيات السلبية للحصار والتي قدرت خسائره التراكمية بمئات المليارات من الدولارات.

ويبرز الخلل بشكل واضح في عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري الذي بلغ حوالي 5 مليارات دولار في 2019، كما أثر التمويل بالعجز عبر طباعة النقود سلبا على الأداء المالي.

ومن أجل معالجة كل هذه المشكلات يطالب الخبراء بحل مشكلة ازدواجية الاختصاصات بين الضرائب والجمارك، وإنشاء نيابة مكافحة التهريب ونظام بطاقة المواد البترولية، وبورصة الذهب والمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية، والعمل بشكل جاد من أجل استعادة الأموال المنهوبة ووقف الصرف الحكومي غير المبرر.

على الجانب الآخر، قال هاشم بن عوف، وزير الدولة بوزارة البنى التحتية والنقل، إن وزارة المالية رفعت الحد الأدنى للأجور لمُوظّفي الخدمة المدنية إلى 3 آلاف جنيه (150 دولارا)، ليحقق أجراً فعلياً يبلغ 8845 جنيهاً، تطبق تدريجياً على عامين.

وأوضح أن الحد الأدنى وهيكل الأجور الموحد سيكون قومياً يطبق على جميع العاملين بالدولة، ونوّه لرفع الإعانة الشهرية إلى ألفي جنيه تُطبّق فوراً اعتباراً من أول مارس المقبل.

وكان عمال السكك الحديدية في عطبرة بشمال البلاد وعمال وسائقو الباصات السفرية في كل أنحاء البلاد، قد نفذوا إضراباً منذ السبت الماضي، احتجاجاً على ضعف الأجور. وتسبب الإضراب في ضعف إمداد العاصمة الخرطوم وبقية مدن البلاد بالمواد التموينية، ما أدى إلى شحّ في المواد البترولية والقمح وغيرها من السلع، وفقاً لجريدة الشرق الأوسط.

وبالأمس قرر العاملون بهيئة سكك حديد السودان رفع الإضراب واستئناف العمل في قطارات نقل البضائع والسفريات بين الولايات وقطار الخرطوم المحلي.